الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٤٥
الثلاثاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال ..... (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيرثوم (موريشيوس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البند ٤٨ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أود أن أبلغ الممثلين بأنه عقب المشاورات التي جرت بشأن البند ٤٨ من جدول الأعمال حول مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) في ضوء مقرر الجمعية العامة ٤٠٨/٤٩ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، اقترح بأن تقرر الجمعية العامة تأجيل النظر في هذا البند وبأن تدرجه في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والخمسين.**

هل لي أن أعتبر إذن أن الجمعية، في ضوء المقرر ٤٠٨/٤٩، ترغب في إرجاء النظر في هذا البند، وفي إدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ٤٨ من جدول الأعمال.**

البند ١٦ من جدول الأعمال

إجراء انتخابات لملء شواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى:

(ج) انتخاب سبعة أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق: مذكرة من الأمين العام (A/50/209)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٥٠/٤٢ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، تنتخب الجمعية الأعضاء في لجنة**

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86474
9586474

البرنامج والتنسيق بناء على ترشيح من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

معروض على الجمعية الوثيقة A/50/209 التي تتضمن ترشيحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لملء الشواغر التي ستنشأ في اللجنة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ عند انتهاء مدة عضوية توغو، وجمهورية كوريا، والصين، وكينيا، ومصر، ونيكاراغوا، واليابان. وهذه الدول مؤهلة لإعادة انتخابها فورا.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن الدول التالية ستظل بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أعضاء في اللجنة: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وألمانيا، واندونيسيا، وأوكرانيا، وباكستان، والبرازيل، وبنن، وبيلاروس، وترينيداد وتوباغو، وجزر البهاما، وجزر القمر، وجمهورية إيران الإسلامية، ورومانيا، والسنغال، وغانا، وفرنسا، والكاميرون، وكندا، وكوبا، والكونغو، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والنرويج، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وتلك الدول الـ ٢٧ غير مؤهلة إذن لهذا الانتخاب.

ولقد رشح المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول التالية: ثلاث دول افريقية لثلاثة شواغر هي توغو وزائير ومصر؛ وثلاث دول آسيوية لثلاثة شواغر هي جمهورية كوريا والصين واليابان؛ ودولة واحدة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لشاغر واحد هي أوروغواي.

إن عدد الدول التي رشحت من بين الدول الأفريقية والدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي متفق مع عدد المقاعد التي يتعين ملؤها في كل منطقة من تلك المناطق.

ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي للجمعية العامة، ينبغي إجراء جميع الانتخابات بالاقتراع السري. بيد أنه وفقا للفقرة ١٦ من المقرر ٤٠١/٣٤، يجوز للجمعية أن تستغني عن الاقتراع السري في انتخابات الهيئات الفرعية عندما يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد التي يتعين ملؤها.

وبناء عليه، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تعلن انتخاب تلك الدول التي رشحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي - أي أوروغواي وتوغو وجمهورية كوريا وزائير والصين ومصر واليابان-أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أهنئ الدول التي انتخبت أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق.

بهذا ننهي نظرنا في البند الفرعي (ج) من البند ١٦ من جدول الأعمال.

البند ٤٥ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: اجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

تقرير الأمين العام (A/50/517)

مشروع قرار (A/50/L.7/Rev.1)

تقرير اللجنة الخامسة (A/50/700)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك لتقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.7/Rev.1.

السيد تيلو (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أتولى تقديم مشروع القرار في الوثيقة A/50/L.7/Rev.1، والمعنون "بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور"، وذلك بالنيابة عن البلدان المقدمة له.

لقد وصلت السلفادور في الوقت الحالي، وبعد سنوات من العنف والقلق، إلى مرحلة توطيد عملية السلم، وبناء وتدعيم المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحسين هياكل معالجة التعددية والسيطرة، من خلال الحوار والإقناع بالحجة والمنطق، على الاختلافات الملازمة لجميع المجتمعات المعاصرة.

وقد أجرى السلفادوريون، بدعم من الأمم المتحدة، عملية تفاوض مكثفة توجت بتوقيع "اتفاق السلم" في تشابولتيبيك. وقد استهلت في ذلك الوقت مرحلة التنفيذ والتحقق بمساعدة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في

السلفادور (أونوسال)، في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥، وبمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في السلفادور (مينوسال)، اعتبارا من أول أيار/مايو ١٩٩٥.

ويشير مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة إلى أحدث القرارات والتقارير المتعلقة بالحالة في السلفادور، ويقر المشروع مع الارتياح بتطور السلفادور المستمر الى بلد ديمقراطي ومسالم. كما يشيد بالمساهمات التي قدمتها الدول الأعضاء من أجل تيسير أداء البعثة. ويرحب مشروع القرار بالالتزام المستمر لحكومة السلفادور وشعبها بتوطيد عملية السلم. ويشيد المشروع بالعمل الذي قامت به البعثة والأمين العام. ويعترف المشروع بالالتزام السياسي لحكومة السلفادور والأطراف الأخرى بمواصلة تنفيذ الاتفاقات.

ويوافق مشروع القرار، استنادا إلى ذلك، على اقتراح الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السلفادور، مع إجراء تخفيض تدريجي في قوامها وتكلفتها على نحو يتلاءم مع الأداء الفعال لمهامها. وأخيرا، فإن المشروع يطلب الى الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية أن تستمر في تقديم المساعدة والدعم إلى السلفادور توطيدا للسلم والتنمية.

ومقدمو مشروع القرار A/50/L.7/Rev.1 على اقتناع بأن اعتماده سيدلل على التزام المجتمع الدولي المتجدد بالسلم والاستقرار والتنمية في السلفادور. إننا على ثقة من أن الجمعية ستعطي لمشروع القرار تأييدها الكامل، وإننا لنوصي بقوة بأن تعتمده.

السيد يانياز - بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد أحاط الاتحاد الأوروبي علما بتقرير الأمين العام (A/50/517) المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وبوجه خاص ما جاء به بشأن بعثة الأمم المتحدة الجديدة في السلفادور.

إن عملية الوساطة، وتصميم الأطراف، والتزام شعب السلفادور بالسلم مستعينا بوجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور والعمل الذي قام به "فريق الأصدقاء"، هذا كله قد يسّر من وضع نهاية للصراع المدني الدامي في السلفادور. لقد كرس هذا النجاح التاريخي في اتفاقات تشابولتيبيك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وقد شهدنا بارتياح، خلال السنوات القليلة الماضية، التحول الذي حدث في السلفادور من حالة صراع إلى حالة سلم وتصالح.

وشعب السلفادور بأكمله منغمس اليوم بشكل عميق في عملية تطبيع الحياة السياسية للبلاد، وهو ما سييسر إرساء الأساس لديمقراطية وطيدة في مناخ من السلم والتنمية.

ويهنئ الاتحاد الأوروبي حكومة السلفادور، وسائر القوى السياسية في البلاد، على ما أحرز من تقدم في الامتثال لأحكام اتفاقات تشابولتيبيك للسلام وتوصيات لجنة الحقيقة.

ويجب أن تستمر السلفادور في تلقي المساعدة من المجتمع الدولي. إن وجود بعثة الأمم المتحدة في السلفادور منذ أول أيار/مايو ١٩٩٥ - في البداية تحت قيادة السيد أنريكو تير هورست ممثل الأمين العام، الذي نرغب في الإشادة بما قام به من عمل، والآن تحت قيادة السيد ريكاردو فيجيل - قد مكّن الأمم المتحدة من أن تواصل ممارسة مساعيها الحميدة، وساعد على الإيحاء بالثقة في العملية الجارية لتوطيد التقدم من خلال تدعيم المؤسسات الديمقراطية في السلفادور، علاوة على التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي وجود بعثة الأمم المتحدة في السلفادور، الأمر الذي يساهم بفعالية في التغلب على العقبات التي لا تزال قائمة في طريق التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم. ولذلك فإنه يوافق على اقتراح الأمين العام، المدرج في مشروع القرار A/50/L.7/Rev.1 المعروض علينا والذي قدمه توا ممثل المكسيك، بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السلفادور لمدة ستة أشهر مع إجراء تخفيض تدريجي في قوامها وتكاليفها على نحو يتلاءم مع الأداء الفعال لمهامها.

إننا نرى أن ذلك ضروري، ليس فقط بسبب الرسالة الهامة والمشجعة التي يبعث بها هذا القرار إلى السلفادور، وإنما أيضا لأننا نشعر بشيء من القلق لعدم تنفيذ بعض أوجه اتفاقات السلم تنفيذا كاملا، ولأن بعض الأوجه الأخرى قد تعرضت لتأخيرات جمة. فثمة حاجة إلى تحقيق تقدم أسرع من أجل تجنب إضعاف عملية السلم والتسبب في قلاقل سياسية واجتماعية.

ويرغب الاتحاد الأوروبي في التشديد على أهمية تنفيذ الإصلاحات في النظام القضائي، ولا سيما

الإصلاحات التشريعية المطلوبة لتنفيذ التوصيات الملزمة التي أصدرتها لجنة الحقيقة، علاوة على الإصلاحات في المجال الانتخابي وفي برامج المستوطنات البشرية ونقل ملكية الأراضي.

وعلاوة على ذلك، فإن تزايد الجريمة، ولا سيما ذات النوع المنظم؛ وتدهور الأمن العام، كان من العناصر التي تثير القلق. وينبغي أن تبذل الجهود لمكافحة الجريمة بالاقتران مع التنمية المؤسسية للشرطة المدنية الوطنية والأكاديمية الوطنية للأمين العام. إن مفهوم قوة الشرطة المدنية الوطنية، كما ورد في اتفاقات السلام، ينبغي الحفاظ عليه وإبقاءه. ولهذا الغرض، يقدم الاتحاد الأوروبي مساعدة تقنية ومالية لهذه الأجهزة.

وإن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم، والذي نثق بأنه سيعتمد بتوافق الآراء العام، على ما نعتقد يوضح بجلاء الإرادة السياسية للمجتمع الدولي من أجل تعزيز الإنجازات الأخيرة لشعب السلفادور من خلال التنفيذ الكامل لاتفاقات السلام.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.7/Rev.1. وإن تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية وارد في الوثيقة A/50/700.

وقبل أن نشرع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أن البلدان التالية قد أصبحت مشاركة في تقديم مشروع القرار A/50/L.7/Rev.1: الاتحاد الروسي، والارجنتين، وألمانيا، وأوروغواي، وايرلندا، وايطاليا، وباراغواي، وبلجيكا، وبليز، والبرازيل، والبرتغال، وبيرو، والدانمرك، والجمهورية الدومينيكية، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة، والنرويج، والنمسا، وهولندا، واليونان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.7/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/50/L.7/Rev.1 (القرار ٥٠/٧).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل السلفادور.

السيد كاستانيدا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): كانت التطورات في أمريكا الوسطى محل نظر مجلس الأمن، وكذلك محل نظر الجمعية العامة خاصة منذ سنة ١٩٨٣، عندما قدم بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى: تهديدات السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلام" وأصبح النظر يتم بصفة مباشرة أكثر منذ توقيع اتفاقات اسكويبولاس الثانية في عام ١٩٨٧ والالتزامات المعتمدة في قمة السلفادور في شباط/فبراير ١٩٨٩؛ عندما وافقت حكوماتنا على أن تطلب من الأمم المتحدة اتخاذ الخطوات اللازمة لتشغيل آلية للتحقق من الالتزامات تستهدف تأمين حل سياسي للأزمات الإقليمية. وقد اتخذ هذا الطلب عندئذ شكل مبادرات مختلفة تطورت في الميدان، وأدت إلى إحراز تقدم في عملية السلام. ومن ثم ابتعدنا عن المواجهة، واتجهنا نحو بذل الجهود لتعزيز قيام منطقة من السلام، والحرية، والديمقراطية، والتنمية.

لقد اتخذت أيضا في هذا المضمار مبادرات تستهدف إيجاد حل سياسي للصراع المسلح في السلفادور. ونود أن نذكر بأن كلا من حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطنية قد طلبا من الأمين العام ممارسة مساعيه الحميدة في البحث عن السلام. وبأن مشاركته في المفاوضات قد ذكرت رسميا بعد ذلك في اتفاق جنيف الصادر في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٠.

ومنذ ذلك الوقت، جرت المفاوضات بمساعدة الأمين العام ومساعيه الحميدة؛ إما مباشرة أو من خلال ممثله الخاص. وبهذا بدأت أوسع عملية ممكنة لحفظ السلام في أمريكا الوسطى؛ وقد استحدثت آلية لرصد تنفيذ الاتفاقات الناجمة عن المفاوضات هي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، التي كانت مبدئيا مكلفة بمهمة محددة هي التحقق من اتفاق سان خوسيه الخاص بحقوق الإنسان الموقع في تموز/ يوليه ١٩٩٠، ثم بمهمة أوسع هي التحقق من تنفيذ اتفاقات السلام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ التي أنهت الصراع المسلح، والبدء بعد ذلك في تعزيز السلام وإضفاء الطابع الديمقراطي، ومن ثم تحقيق الوفاق الوطني والتنمية المتكاملة لبلدنا في مناخ من الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

وكما ندرك جميعا، إن تنفيذ اتفاقات السلام والتقدم المحرز صوب هذا الغرض كانا أساس إنهاء مهمة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور. (أونوسال). إلا أنه

رئـــي وجـوب الحفاظ على وجود مخفض للأمم المتحدة لمواصلة مراقبة تنفيذ الالتزامات المتبقية والتحقق منه.

ولهـــذا الغـــرض، اتخذت، بمجرد إنهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة فـــي السلفـادور في نيسان/أبريل ١٩٩٥، الترتيبات لإنشاء بعثة الأمم المتحدة الجديدة في السلفادور (مينوسال)؛ التي بدأت عملها في ١ أيار/مايو ١٩٩٥ لمواصلـــة وظائـــف التحقق وممارسة مساعيها الحميـــدة حتـــى يتحقـــق التنفيـــذ الكامـــل لاتفاقات السلام.

وفيما يتعلق بالالتزامات المتبقية، أعتقد أنه من المناسب أن أذكّر هذه الجمعية بأننا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ توصلنا إلى اتفاق بين الأحزاب السياسية والمؤسســات المعنيــة الأخرى مما مكن من تعيين مفتش عام للشرطة المدنية الوطنية الجديدة؛ وفقا لاتفاقات السلام. وقد واصلنا أيضا تنفيذ برامج نقل ملكية الأراضي وبرنامج إعادة إدماج المقاتليـــن السابقين مـــن كل من الطرفين في الحياة المدنية والمؤسسية لبلدنا، وبهذا يتجلـــى اهتمـــام حكومـــة السلفـــادور بالتقيد اتمام بالالتزامات الواردة في اتفاقات الســـلام وعزمها الوطيد على ذلك.

ويجب أن نشير، فيما يتعلق بتعزيز الشرطة المدنية الوطنية، أن بعثة الأمم المتحدة الجديدة في السلفادور قد طلبت من رئيس الجمهورية تقييم الحالة الراهنة للأمن العام في بلدنا. وقد تضمن الطلب أيضـــا اقتراحا وتوصيات للتحسين في هذا المجال، ممـــا يبين العمل الجاري فعلا ومستوى الثقة الذي تحظى بـــه بعثة الأمم المتحدة الجديدة في السلفادور.

إن عملية تحويل مجتمع السلفادور من مجتمع شبه سلطوي ونظام سياسي شبه ديمقراطي إلى نظام سياسي ديمقراطـــي حديـــث فـــي ظـل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، والحقوق السياسية والاجتماعية، والمدنية، والاقتصادية لجميع أعضاء مجتمعنا، كانت جهدا وطنيا في معظمها، ولكنها لم تكن لتتحقـــق فـــي الوقت الذي حققناها به لولا المساعي الحميدة للأمين العام، كوسيط والدعم الحازم من جانب منظومة الأمم المتحدة برمتها، وتعاون المجتمع الدولي وتضامنه الذي جاء في وقته. ولهذا نود أن نعرب مرة أخرى عن تقديرنا وامتناننا العميقين.

ومن دواعـــي ســـرورنا أن الجمعية اعتمدت الآن بتوافق الآراء مشروع القـــرار A/50/L.7/Rev.1 لأن هذا يؤكد التزام الأمم المتحدة بتعزيز السلام والديمقراطية في السلفادور، وباستمرار دعم المجتمع الدولي للجهود التي يبذلها شعبنا وحكومتنـــا لتحقيق مستقبل يسوده السلام والرخاء لجميع السلفادوريين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٤٥ من جدول الأعمال.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية الاجتماعية بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعيـــة فـــي العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة: الاحتفـــال بالذكـــرى السنويـة العاشرة للسنة الدولية للشباب

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان.

السيد كاسكاريليس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدلى ممثل اليابان ببيان يوم الجمعة الماضي نيابة عن الاتحـــاد الأوروبي. واليونان توافق تماما على محتويات ذلك البيـــان. غيـــر أننـــي أود تفصيل بعض القضايا التي تهم بلدي بوجه خاص.

فعام ٢٠٠٠ أمامنا؛ والشاب الذي يعيش في نهاية القرن العشرين يشهد عملية تغير مستمر في جميع أنحاء العالم، وفي الوقت نفسه يصادف واقعا تنافسيا شديد القسوة في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومن ناحية أخـــرى فالحكومـــات المسؤولة عن وضع سياسة للشباب، كل في بلدها، تدرك تماما أن مشاكل الشباب خرجت هذه الأيام عـــن النطاق الجغرافي الضيق لدولها. وأصبحت المشاكل أقرب إلى أن تكون عامة لجميع الشباب على سطح الأرض.

وفي هـــذا الإطـــار، تظـــل الثلاثية المتفق عليها لاستراتيجيات عام ١٩٨٥، السنة الدولية للشباب وهي: المشاركة والتنمية والسلام مسألة حيوية، وهي بحاجة إلى تنفيذ عاجـــل مـــن خـلال البرامج الوطنية والدولية على السواء.

وفي عالم يشهد تغيرات اجتماعية اقتصادية سريعة ويشهد تعميقا للفوارق بين البلدان المتقدمة النمو والنامية، فإن أكثر قطاعات السكان تأثرا هم الشباب أو "الربع المنسى" كما جاء في وصف اليونيسيف لهم. وهذا القطاع من السكان لا يعكس مشاكل المجتمعات المعاصرة فحسب بل يبرز أيضا صورة مستقبل العالم. ولذا فإننا بتصدينا لشواغل واحتياجات شباب اليوم ورغباتهم وأحلامهم نستطيع أن نبني لهم غدا أكثر أمنا وأوفر صحة.

فينبغي اتباع نهج محدد في التصدي للمشاكل النوعية للشباب، واتخاذ التدابير للتغلب على تزايد جنوح الأحداث وتعاطي المخدرات وتهميش الشباب. ويلزم كذلك اتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة قتل المواليد الإناث وبيع الأطفال وأعضائهم، وبغاء الأطفال واستغلالهم في المطبوعات الخليعة وجميع أشكال الاستغلال الجنسي. وينبغي أن توضع سياسات جديدة لحماية الأطفال العاملين من الاستغلال والظروف الخطرة التي تضر بنموهم البدني والعقلي.

ومن العوامل التي يمكن أن تزيد النبذ الاجتماعي والتهميش، انعدام الفرص الكافية في مجالات التعليم والتدريب والعمل، وسوء المرافق والخدمات، ولذا فلا بد من القضاء على هذه العوامل.

وبما أن الشباب أكثر تعرضا للمساوئ التي تعاني منها مجتمعاتنا فينبغي حمايتهم في المجالات ذات الأولوية، كالخدمات الصحية، والتغذية، والتعليم، وتوفير المياه النقية، والإصحاح الكافي.

وفي عالم تسوده التوترات المتزايدة وتتكاثر فيه مواطن الصراع ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحماية ومساعدة الأطفال في مناطق الحروب وتأهيل الأطفال الذين تصيبهم الحروب والكوارث الطبيعية.

وينبغي أن تدرس وتنفذ برامج محددة تتضافر فيها الجهود التي تبذل من أجل إيجاد بيئة أفضل مع الجهود التي تبذل لإقامة مستقبل أفضل لأبنائنا، الذين هم أساسا مالكو هذا المستقبل.

ونحن نضم صوتنا إلى أصوات بلدان العالم الأخرى من أجل التعاون النشط بين السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية؛ وتعزيز الروابط بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مع العلم بأننا لا نستطيع أن نحل المشاكل الضاغطة التي تواجه الشباب في جميع أنحاء العالم إلا بالتضامن؛ والتصديق العاجل والعالمي على اتفاقية حقوق الطفل؛ والتوقيع عالميا على الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وتنفيذها تنفيذا فعالا؛ وتكثيف دور المنظمات غير الحكومية في التنفيذ الفعال لأحكام اتفاقية حقوق الطفل.

ونحيي مبادرة الأمم المتحدة لتكريس اجتماعات الدورة الخمسين للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب، ونثق أن هذا المسعى سيفضي إلى كثير من المقترحات المثمرة بالنسبة للشباب.

ولن نتمكن من ضمان مستقبل أفضل لنا جميعا إلا بتلبية احتياجات الشباب وتطلعاتهم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل استراليا.

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عقدت الجمعية العامة في الأسبوع المنصرم جلسات خاصة لإحياء الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وشهدت تلك الجلسات أكبر حشد لرؤساء الدول والحكومات على الإطلاق. وتم استعراض الماضي ولكن الأهم من ذلك أن التركيز انصب على المستقبل.

ومن الملائم حقا أن يكون أول اجراء لنا بعد ذلك هو الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب، لأن شباب اليوم هو الذي سينقلنا إلى نصف القرن القادم من عمر الأمم المتحدة وإلى ما بعد ذلك.

ولئن كان أمامنا الكثير مما ينبغي عمله على الصعيدين المحلي والوطني، فإن من الأمور الحيوية أيضا أن نتصدى لقضايا الشباب على الصعيد الدولي. فأمامنا الكثير أيضا مما يجب عمله على الصعيد العالمي لتحسين أوضاع الشباب، حيث أن لهم دورا هاما على المستوى الدولي. فالشباب أنفسهم يتصدرون عملية العولمة الجارية في عالمنا. ويجب تشجيع الشباب في كل مكان على توسيع صلاتهم في ميدان التعاون الدولي والاتصالات الدولية.

وعلينا تقع مسؤولية إيجاد البيئة المفضية إلى ازدهار زبدة مواردنا. فنحن بحاجة الى إقامة عالم للشباب يتميز بتكافؤ الفرص، والتحرر من الجوع والفقر والعنف

والتمييز بكل صوره، والتحرر من تهديدات تردي البيئة والأسلحة النووية. وهذه القضايا تهم شباب استراليا كثيرا كما تهم شباب البلدان الأخرى. وعلينا أن نعمل معا بصورة متزايدة للتصدي لمشاكل الشباب المحددة المتعلقة بالصحة والعمل وتعاطي المخدرات والجنوح - وهي قضايا تناولها برنامج العمل العالمي للشباب.

ولا يمكننا أن ننجح في التصدي لهذه التحديات إلا إذا استعنّا بإسهامات الشباب في بناء وتصميم مستقبلهم ووفرنا لهم الفرصة للمشاركة وللإعراب عن آرائهم بحرية.

والتحديات التي يواجهها العالم اليوم تختلف بجلاء عن التحديات التي واجهناها قبل عشرة أعوام وقت السنة الدولية للشباب. والمؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا في مجالات المرأة، والتنمية الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والسكان، والبيئة والتنمية، وغيرها قطعت شوطا بعيدا صوب تجميع الزخم، وتعريف الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه المسائل. وللبرامج وخطط العمل الناتجة عن هذه المؤتمرات أهمية بالنسبة لشباب اليوم تساوي أو تزيد عن أهميتها بالنسبة لكل من عداهم. ولا بد لنا الآن من الوفاء بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في هذه المؤتمرات، وذلك بالإقدام على العمل. ومشروع برنامج العمل العالمي للشباب يشكل إضافة هامة لإطار أنشطة المستقبل الذي رسمته نتائج تلك المؤتمرات الكبرى التي عقدت مؤخرا. وفي عملنا من أجل تنفيذ هذه النتائج يجب أن نستمر في تذكر أهمية الشباب.

وينبغي أيضا أن يشكل برنامج العمل العالمي للشباب جزءا من سياساتنا الوطنية بشأن الشباب. فكما أوضح البرنامج العالمي، فإن من الأهمية بمكان أن تتولى الحكومات صياغة سياسات وطنية للشباب واعتمادها كوسيلة لمعالجة الشواغل المتعلقة بالشباب.

وقد استحدثت استراتيجية للعدالة الاجتماعية للشباب في استراليا بغية زيادة التركيز على الشباب في استراتيجية العدالة الاجتماعية الأعم التي وضعتها الحكومة والتي ترمي إلى التوصل إلى مجتمع أكثر إنصافا وازدهارا وعدلا للجميع، وتستهدف توسيع الخيارات والفرص للسماح بالاشتراك الكامل في أنشطة المجتمع وتمكين الجميع من تقرير وجهة حياتهم بأنفسهم.

وتركز سياسة الحكومة الاسترالية أساسا على توفير المساعدة والدعم لكل الشباب في المجالات التالية: العمالة، والتعليم والتدريب، والمساعدة المالية، والإسكان، والصحة، وعدد من المسائل الأخرى التي لها تأثير خاص على الشباب.

والسمات الأساسية لسياسات الشباب في استراليا هي: مبادرة تدريب الشباب التي تهدف إلى مساعدة من يتركون المدارس مبكرا عن طريق استراتيجية للتدخل المبكر وتوفير فرص معالجة الحالات الفردية؛ والبرامج الموجهة لسوق العمل، وإعانات لتدريب الشباب العاطلين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ سنة؛ ودراسة استرالية ترمي إلى تقديم المساعدة المالية اللازمة للشباب الذين يحاولون ممارسة حقهم في التعليم؛ وبرامج رائدة تستهدف الشباب المشردين أو المعرضين للتشرد؛ وبرامج رائدة خاصة مصمَّمة لتحديد أفضل ما كشفت عنه الممارسة من وسائل لمنع الشباب من الانتحار.

لقد أكملنا السنة الأولى من العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، ونأمل أن يكون لأنشطة العقد أثر خاص على تحسين حالة الشباب من السكان الأصليين في العالم. ويضم السكان الأصليون في استراليا وسكان جزر مضيق توريس نسبة عالية من الشباب، ففي بداية التسعينات، كان متوسط سن السكان الأصليين في استراليا وسكان جزر مضيق توريس دون ٢٠ سنة، مقارنة بأكثر من ٣٠ سنة لسكان استراليا بصفة عامة. وهذا يشير إلى أن العبء الأكبر من الأوضاع السيئة التي يواجهها سكاننا الأصليون يقع على عاتق الشباب منهم. وما زال ميراث الظلم الذي وقع في الماضي واضحا في مؤشرات تثير القلق وتتمثل في سوء الحالة الصحية، وهبوط مستوى التعليم والعمالة، والارتفاع غير المتناسب لعدد المسجونين منهم.

وتسعى الحكومة الأسترالية سعيا شاملا إلى معالجة حالة شبابها من السكان الأصليين من خلال مجموعة من العمليات والبرامج، تشمل استراتيجيات معينة في مجالات التعليم، والخدمات الصحية، ولا سيما الخدمات المقدمة للمشردين، والعمالة والتدريب، والرياضة والترفيه، ووصول الشباب لهذه الخدمات. ونرى أن العقد الدولي يتيح لنا إطارا إضافيا لجهودنا الوطنية القوية لنحقق من خلاله تقدما ملموسا ومتواصلا في شراكة مع مجتمعاتنا الأصلية.

وهذه هي الحقيقة المحورية - الشراكة. فلا يمكن أن نأمل في تحقيق تقدم حقيقي في التوصل إلى أهداف السنة الدولية للشباب إلا من خلال الشراكة مع شبابنا. وتتمثل هذه الأهداف في المشاركة، والتنمية، والسلام، وتوفير مجتمع أفضل للجميع حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب افريقيا.

السيد موفوكينغ (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه ببالغ السرور يدلي وفد جنوب افريقيا ببيانه أمام الجمعية العامة في هذه الدورة الخاصة التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب.

يمثل الشباب في بلدي التغير والحرية. وقد أعلنت حكومة الوحدة الوطنية ١٦ حزيران/يونيه "يوم الشباب". ويرمز هذا اليوم إلى انتفاضة الشباب ضد نظام الفصل العنصري البغيض الذي كان قائما في بلدي. وقد أعلن الرئيس مانديلا بمناسبة الاحتفال بذلك اليوم إنشاء صندوق الرئيس للطفولة، وهو صندوق استئماني يهدف إلى تزويد الأطفال المعوزين وأولاد الشوارع بموارد تخفف من بؤسهم إن لم تستطع رفعه عنهم تماما.

وقد قامت وزارات كثيرة في حكومة الوحدة الوطنية بتعيين ممثلين لقطاع الشباب، لتقديم الإرشاد للجهود التي ترمي إلى تمكين الشباب وللإشراف على تلك الجهود. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، اجتمع مندوبو الشباب من جميع أنحاء بلدي بناء على نداء من حكومة الوحدة الوطنية. وكان هدف الاجتماع إعطاء الفرصة للشباب والشابات لتشكيل نهج الحكومة في معالجة شؤون الشباب. وللمرة الأولى في تاريخ رسم السياسات في جنوب افريقيا، اجتمعت الحكومة مع ممثلي الشباب من المنظمات السياسية، والمنظمات غير الحكومية، ونوادي الشباب، ومنظمات الطلبة وهيئات أخرى.

وقيل للحكومة إن كل برنامج من البرامج الموجهة إلى تمكين الشباب يجب أن يعتمد على مبدأ محورية الشباب. وهذا يعني وجوب إشراك الشباب في كل المراحل التي تفضي إلى اعتماد هذه السياسات والبرامج وفي المراحل اللاحقة، أي خلال فترات التشاور والتصميم والتنفيذ.

ومعظم البلدان النامية يواجه العديد من المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية التي تؤدي إلى البطالة، ونقص المهارات المهنية، والأمية، والركود الاقتصادي وغير ذلك من المصاعب. ومع أن هذه المشاكل تؤثر على جميع قطاعات السكان، فإن الشبان والشابات هم أشد المتأثرين بها.

وإيماننا العميق هو أنه إذا كان هناك أي تدخل، فيجب أن يستهدف معالجة هذه المشاكل كلها في وقت واحد وبشكل منهجي وواقعي. وفضلا عن ذلك، فقد اتخذت حكومة بلدي قرارا واعيا بتحديد فئتي الشباب، والنساء، لتكونا الفئتين الأوليين في الاستفادة من برنامجها لإعادة البناء والتنمية. وقد أصبح اشتراك الشباب أمرا بارزا بالفعل في مشروعات متنوعة، لا بصفتهم مستفيدين فحسب، بل أيضا بصفتهم صانعي سياسة ومديرين.

ومن الجدير بالذكر أنه لا تزال هناك، في بلدان عديدة، قيود هيكلية داخل تشكيلات اقتصادية - اجتماعية متباينة تحول دون النهوض بالشباب، مثل القيم والسياسات والتعليمات التي عفا عليها الزمن.

وينبغي أن تفتح الحكومات آفاقا جديدة للشباب حتى يتمكنوا من المشاركة بشكل كامل في كل مناحي الحياة.

ويود وفد بلدي أن يقول لشباب وشابات العالم إن التعرف على المشاكل يمثل أحد العناصر اللازمة لحلها. والعنصر الآخر يتمثل في الإمساك بزمام المبادرة وتجاوز المشاكل. ولكي نعيد الأمور إلى نصابها، أقول إنه قد آن الأوان لأن يتبوأ الشباب والشابات مكانهم الشرعي في التصدي للمشاكل التي تؤثر على الإنسانية - سواء كانت تتعلق بقضايا المرأة، أو العقاقير المخدرة، أو البيئة، أو التنمية المستدامة، أو أية مسائل أخرى. ونحن بحاجة إلى أن نرى تعاونا بين الشباب داخل البلدان النامية، وفيما بين الشباب من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

لقد قيل إن الشباب هم قادة الغد، ولكن لا تتاح لهم اليوم الفرصة في كثير من الأحيان لشغل مراكز ذات مغزى تؤهلهم لقيادة مجتمعاتهم في المستقبل. فلنعمل على تمكين الشباب من إعطاء مدلول لهذه الكلمات، وذلك بإعدادهم لقيادة مجتمعاتهم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اندورا.

السيد مينوفيس تريكيل (أندورا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني ويشرفني غاية الشرف أن أكون أصغر السفراء والممثلين الدائمين المعتمدين لدى الأمم المتحدة سنا. وبالتالي، يكون من الطبيعي أن أتكلم اليوم في هذا الاجتماع التذكاري للجمعية العامة في مناسبة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب. وعلاوة على ذلك، هذه فرصة تعتز بها إمارة اندورا لأسباب عديدة. أولا، اندورا بلد يختلف فيه الهرم العمري عما هو قائم في الدول الأخرى في أوروبا الغربية. فنسبة الشباب إلى التعداد الكلي للسكان في بلدنا أعلى كثيرا من النسبة المقابلة في الدول المجاورة. وعلى ذلك، فإننا ندرك تماما المشاكل والتحديات التي تواجه الشباب اليوم. ثانيا، كانت إمارة اندورا هي الداعية إلى إدراج التزام معين ضمن التزامات رؤساء الدول والحكومات الواردة في الإعلان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاغن في آذار/مارس من هذا العام. وفيما يلي نص هذا الالتزام:

"نعلن نحن رؤساء الدول والحكومات التزامنا ب... الاعتراف بمساهمة الأفراد من جميع فئات الأعمار وتشجيع هذه المساهمة على اعتبار أنها لا تقل عن غيرها أهمية وحيوية بالنسبة لبناء مجتمع متجانس، وتشجيع الحوار بين الأجيال في جميع شرائح المجتمع". (A/CONF.166/9، الفقرتان ٢٥ و ٢٩، الالتزام ٤ (ح))

إن هذا الالتزام يضم جميع الأجيال. وقد يظن المرء أن الأمور التي تسري على كل الناس لا تهم أحدا. وعلى العكس من ذلك، نحن في إمارة أندورا نعتقد أن من المفيد للغاية أن نقيم قضية الشباب كجزء من كل متعدد الأجيال. فعالم البشر هو حوار بين الأفراد وبين مجموعات الأفراد - المجموعات التي يؤلف بينها تعلق أفرادها بقضية معينة أو أخرى. وعلى هذا يقوم الحوار بين الأغنياء والفقراء، أو بين المنتمين لأصل إثني والمنتمين إلى أصل إثني آخر، أو بين المهندسين المعماريين والمهندسين من التخصصات الأخرى، أو بين أية جماعات أخرى من البشر.

ومع ذلك، فإن من أقدم الحوارات بين مجموعات الناس، الحوار بين الأجيال - المتمثل في نقل الحكمة والمعرفة المتراكمة من الكبار إلى الشباب. وقد تطور الجنس البشري من خلال الحوار بين الأجيال. ولئن كان من الضروري المحافظة على استمرار هذا الحوار، فإن علينا أن نمنع تحوله إلى حديث من طرف واحد. فإن صح أن ما ينقله إلينا أجدادنا يمثل لنا الحكمة والجذور والمعرفة، فإن هذا النقل قد يساهم أيضا في إدامة الأخطاء.

والواقع أننا حين نرى الشباب في البوسنة وأماكن أخرى - يقتلون بعضهم بعضا - حين نرى أبناء الأجيال الجديدة يذبحون بعضها بعضا بعد تعايش استمر عقودا عديدة متذرعين بأحقاد قديمة دينية أو غير دينية - فإننا نتبين أن الحوار بين الأجيال لم ينجح، وأن الشباب لم يستخدموا قدرتهم كبشر على التفهم والتحليل ومعارضة الصراعات غير المنطقية التي يلقنها لهم من هم أكبر منهم سنا.

ولا بد من إعطاء الشباب كل الفرص الممكنة لكي يميزوا بين الرقة والقسوة، بين الأمور العقلانية والأمور اللاعقلانية، بين الخير والشر، اتباعا لمنطق التسامح والحرية الفردية. ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا من خلال التعليم. لذلك، من الضروري أن تتولى نظم التعليم في عالمنا نقل رسالة السلام والتسامح. وعلى الرغم من أن للشباب والشابات سماتهم الفردية، فإنهم طيعون جدا - بدرجات متفاوتة - وبالتالي فإنهم سريعو التأثر بشكل خاص بالأيديولوجيات وبالتعصب، سواء من حيث الاستعداد لاستيعاب المعلومات أو السير في طريق المحاكاة.

وإذا أردنا لجيل الألفية الثالثة أن يكون جديرا بأن تطلق عليه صفة الإنسانية، فمن الحتمي أن تواصل الأمم المتحدة جهودها في ميدان التعليم، عن طريق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وغيرها من الهيئات القيمة. واليوم، في نهاية القرن العشرين، نحن في وضع يسمح لنا بأن ننشد تعليما واعيا ينقل إلى الشباب قيم الماضي مع تمكينهم في الوقت نفسه من توخي الحذر تجنبا للأخطاء التي ارتكبها أسلافهم وتمكينهم من تغليب العقل والتسامح.

وما دمت أتكلم عن التسامح في هذه السنة التذكارية المخصصة للتسامح، فإنني أود أن أشير إلى بعض العبارات التي قالها وزير خارجيتنا، السيد مانويل ماس ريبو، في المناقشة العامة قبل بضعة أسابيع وقد جاء فيها أنه:

"لا يحد التسامح سوى التعصب". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٤، ص ١٦)

وهناك أعداد كبيرة جدا من الشباب الذين أصبحوا اليوم ضحايا للتعصب. ونتيجة للون بشرتهم أو مولدهم، أو نوعهم، أو ديانتهم، أو آرائهم، أو أي ظروف أخرى ناجمة عن حالتهم الشخصية أو الاجتماعية، فإنهم غير قادرين على استكشاف حريتهم كأفراد أو التمتع بالإمكانيات التي تتيحها لهم الحياة. ولابد لنا من أن نحرص على وضع نهاية للتمييز، لا سيما أخبث أنواعه - أي التمييز الآتي من أقرب المصادر والذي كثيرا ما يدفع الشباب إلى عمل مستيئس أو عندما لا يكون هناك أي دافع آخر إلى الانتحار، والواقع أنه في حالة الشباب، يكون الإقدام على الانتحار دليلا على عجز المجتمع الذي يعيشون فيه عن إدماجهم فيه.

ولئن كان من الصحيح أن جميع العلل التي أشرت إليها توا تؤثر على الفئات العمرية الأخرى، فإننا ينبغي ألا يفوتنا أننا لو استطعنا وقف انتشارها فيما بين الشباب، أمكننا أن نتجنب تكرارها في المستقبل.

لقد أشرت حتى الآن إلى ما احتجت إلى تبيانه لتمكين الشباب من أن يحققوا إمكاناتهم البشرية بالكامل، أي حصيلة قيم التسامح والتعقل التي يتعين أن يتيحها لهم تعليمهم، والتي ينبغي بالتالي أن تكون شغلنا الشاغل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون الشباب قادرين على أن يستخدموا ما تعلموه استخداما بناء في مجتمعاتهم. وهذا أمر لا يمكن غرسه فيهم إلا إلى حد معين؛ وعليهم هم أن يبذلوا بأنفسهم الجهد اللازم لكي يصبحوا جزءا من المجتمع، وألا يستسلموا أبدا لليأس.

وقبل بضعة أسابيع، تكلمت في اللجنة الثالثة وقلت إن إمارة أندورا تشعر بقلق بالغ إزاء البطالة التي تزج بهذه الأجيال الجديدة إلى هاوية الفقر وانعدام الاندماج الاجتماعي، وإلى المخدرات والجريمة بسبب عدم توافر الفرص المؤاتية لهم. ونلاحظ بقلق الإحصاءات التي تبين أن الافتقار إلى العمل يؤثر بشكل مأساوي على الشباب بأكثر مما يؤثر على الفئات العمرية الأخرى. وقد زادت القوة العاملة الإجمالية في البلدان النامية بأكثر من ٤٠٠ مليون وحدة منذ عقد الستينات. وخلال العقد الحالي ستكون الزيادة السنوية بنسبة ٢,٣ في المائة، الأمر الذي يتطلب إنشاء ٢٦٠ مليون فرصة عمل جديدة. وكما لوحظ مرات عديدة، فإن هذا تحد رائع ولكنه تحد مروع أيضا.

وينبغي أن يبدأ الحوار من جديد بين الأجيال، حتى لا يعمد الباحثون عن العمل من الشباب إلى تنحية الشيوخ الذين سبق أن استفادوا من إدماجهم في صفوف العاملين. وربما دعت الحاجة إلى شيء من التحايل لتعديل مواعيد العمل، أو لخلق وظائف تتيح المرونة في تحديد ساعات العمل بحيث يتسنى للعاملين تقاسم فرص العمل. وعلى أية حال فهذه مسألة ينبغي لنا أن نوليها عنايتنا.

أولت إمارة أندورا خلال احتفال الذكرى الخمسين في هذا العام قدرا كبيرا من الاهتمام للشباب والأطفال. وقد قمت خلال النصف الأول من العام الدراسي ١٩٩٥ بزيارة مدرسة في حي هارلم، هي المدرسة رقم ٢٠٦، كي أشارك رسالة الأمم المتحدة مع شباب نيويورك، المدينة التي تستضيف مداولاتنا. وبعد عدة أسابيع من هذا الاجتماع، قمت مع السفير ماريرو من الولايات المتحدة بفتح قاعة الجمعية العامة هذه لهؤلاء الأطفال كي نشرح لهم مقاصد منظمتنا وإمكانياتها. وقد أرسلت أندورا في شهر تموز/يوليه أكثر من خمسين من الشباب الأعضاء في الكورال الوطني إلى الأمم المتحدة للاحتفال بالذكرى الخمسين من خلال الموسيقى. وبعد ذلك في أيلول/سبتمبر دعي لزيارة الأمم المتحدة عشرة من صغار السن الفائزين بالجائزة الخاصة للجنة الوطنية للاحتفال بالذكرى الخمسين. وقد وقع وزير خارجية إمارة أندورا على اتفاقية حقوق الطفل خلال إقامته في نيويورك في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وسوف يبت برلمان أندورا في أمر التصديق عليها في القريب العاجل.

لقد أعطيت التعليمات والوسائل التي تسمح لي بالعمل نيابة عن بلدي في معالجة مسألة الشباب. واليوم أؤكد للأعضاء أنني سأفعل ذلك. ومن الضروري أن تبذل الأمم المتحدة كل جهد ممكن لكي تضمن أن تكتسب مُثُل ميثاقها الصادر في عام ١٩٤٥ والقائم على فكرة تمتع الإنسان الفرد بالحرية والعدل، دلالة حقة لدى الشباب. وخلاص كوكبنا يتوقف على ذلك.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة): يسعدني باسم دولة الامارات العربية المتحدة المشاركة في هذه الدورة الخاصة للجمعية العامة للاحتفال بالعيد العاشر للسنة الدولية للشباب، الذي تزامن مع الاحتفالات بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، مما يعطي لهذه المناسبة

زخما أكبر لإجراء مراجعة وتقييم أفضل للسياسات المتبعة في مجالات الشباب، سواء في الإطار الوطني أو على الصعيدين الإقليمي والدولي.

لقد شهدت سنوات العقد الماضي، منذ الاحتفال بالسنة الدولية للشباب عام ١٩٨٥، تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متسارعة عكست بآثارها على مختلف المجتمعات البشرية ولا سيما فئة الشباب، الذين يشكلون ما يزيد عن بليون نسمة، يعيش حوالي ٨٤ في المائة منهم في البلدان النامية، التي تعاني من مظاهر الفقر والجوع والبطالة والتخلف وعدم الاستقرار السياسي والأمني، مما انعكس بدوره في خلق ظواهر الانحراف والعنف والتطرف في مجتمعات هذه البلدان، وأوجد معضلات صعبة لا يمكن احتوائها إلا إذا تفهمنا مشاكل الشباب وتطلعاتهم ودورهم الهام في مجالات الحياة الدولية، فنحن نعيش زمنا يتطلب تجديدا وابتكارا، يستند ويكتسب قوة من القيم والإحساس بالمسؤولية المشتركة تجاه كل من الأجيال الحالية والقادمة.

قبل أيام اجتمع رؤساء دولنا وحكوماتنا في هذه القاعة احتفالا بالعيد الخمسين للأمم المتحدة، وقد تعاهدوا، خلال إعلان أصدروه بهذه المناسبة، على إهداء القرن الحادي والعشرين أمما متحدة لها من العدة والتمويل والبناء ما يجعلها قادرة على تقديم خدمة فعالة للشعوب في مجالات السلم والتنمية والمساواة والعدالة، وهو الأمر الذي، برأينا، لن يتحقق دون إيلاء الأولوية لفئة الشباب كشركاء أساسيين يمثلون جسر الارتباط الثقافي والحضاري المتواصل ما بين الأجيال السابقة، ومجتمعات الحاضر والمستقبل.

وفي الوقت الذي يدرك فيه المجتمع الدولي أن الشباب على مختلف انتماءاتهم وثقافاتهم يشكلون المورد البشري الرئيسي للتنمية الاقتصادية، والعناصر الفاعلة لإحداث التغيير الاجتماعي والابتكار العلمي، ينتابنا شعور بالقلق المتزايد نتيجة لما يعانيه الشباب، وخاصة في دول العالم النامي من ظروف اجتماعية واقتصادية حالت دون فرص التعليم والتدريب والعمل والحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية، مما حدا بالنسبة الأكبر من هذه الشريحة للهجرة إلى عواصم ومناطق الدول المتحضرة أو الغنية، بحثا عن فرص أفضل للعمل وسبل للعيش الكريم والرفاهية، وهو الأمر الذي أحدث خللا واضحا في التجمعات السكانية وفي مجالات استغلال البيئة، وساهم بالتالي في اتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية ما بين الدول المتقدمة والنامية.

إن قادة دول وحكومات العالم الذين التزموا مؤخرا في هذه القاعة بالمشاركة الفعالة في إعادة إصلاح وتطوير مؤسسات وبرامج الأمم المتحدة، وتعزيز أهدافها وإعادة توجيه سياساتها في مجالات خدمة الشعوب، وبصفة خاصة في الدول النامية، يتفقون على أن الخطوات والجهود يجب أن تنصب باتجاه تأهيل وتوعية وتلبية احتياجات شباب العالم، الذين غالبا ما يتم استخدامهم وتجييرهم كأدوات خطيرة في الحروب والنزاعات المسلحة، ومظاهر العنف والارهاب والمخدرات والجريمة المنظمة، ولأن الشباب هم صانعو التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية، وهم المستفيدون منها وضحاياها، بات من الأهمية بمكان إيجاد آليات ونهج دولي جديد وشامل يساهم في دعم وتحسين أوضاعهم، وخصوصا في المجتمعات الفقيرة، ويأخذ بالاعتبار ضمن معطياته التنوع الثقافي والاجتماعي والتعاليم الدينية والعادات والتقاليد لكل مجتمع ودولة واحتياجات المجتمعات من السلم والأمن والتنمية المستدامة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، انطلاقا من إيمانها بأن الشباب هم ثروتها الحقيقية، وعماد حاضرها ومستقبلها، واستجابة لدعوة رائد مسيرتها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيال رئيس الدولة حفظه الله، حرصت منذ البداية على إيلاء موضوع الشباب الأولوية في سياساتها التنموية من خلال سن التشريعات، وتوفير المتطلبات الضرورية والأساسية لتنفيذ أفضل البرامج التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية المجانية لأبنائها، وبما ينسجم مع التطورات والنظم الوطنية والاقليمية والدولية العالمية، ويحافظ في نفس الوقت على خصوصية المجتمع المحلي المستمدة تعاليمه من الشريعة الاسلامية السمحاء، وعادات المجتمع وتراثه. ففي القطاع التعليمي والتربوي حققت بلادي إنجازات نوعية وكمية وسياسات تربوية شاملة في مراحل التعليم الاساسي، والجامعي والعالي.

كذلك حرصت على توفير كافة خدمات الرعاية الصحية وتحسين نوعية خدماتها الطبية، ووفرت المؤسسات والنوادي الترفيهية والرياضية والثقافية المختلفة، وحرصت على توفير أفضل المراكز الحديثة التي تعنى بالمعوقين وتأهيل الأحداث الجانحين، وتطوير مستوى الأسر التي تعد "دون المستوى" صحيا واقتصاديا

واجتماعيا. كما عمدت على خلق فرص العمل المتنوعة أمام شبابها والمشاركة في العديد من البعثات، وتقديم المساعدات وأنواع الدعم للعديد من الأنشطة التي تعنى بشؤون الشباب في كثير من بلدان العالم النامي.

إن التحديات الكبيرة التي يواجهها عالم اليوم وخصوصا شريحة الشباب الذين تقع على عاتقهم مسؤولية المحافظة وتطوير الحاضر وبناء المستقبل، تستدعي من المجتمع الدولي السعي إلى تحقيق السلم والتقدم والازدهار لجميع الشعوب من خلال العمل على استباق الصراعات، وتحسين القدرة على إيجاد الحلول السلمية للنزاعات القائمة، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، ومعالجة حالات الفقر والتخلف والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والديون في الدول النامية، وبما يساعد حكومات هذه الدول على تعبئة قدرات الشباب في المساهمة بالتنمية بصورتها الأشمل، وهو ما يتطلب من الأمم المتحدة تحديث برامجها المعنية بشؤون الشباب والتي تشكل خطوة عملية من شأنها أن تحقق مشاركتهم في بناء مستقبل السلام والأمن والاستقرار والتعايش بين مجتمعات دول العالم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سورينام.

السيدة كلاين - لوبمان توبنغ (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بالنيابة عن وفدي أن أغتنم هذه الفرصة التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب لأضم صوت الشباب في بلادي إلى الإسهامات القيمة التي سمعنا إليها حتى الآن. لقد تأثرت تأثرا بالغا بالبيانات التي أدلى بها الشباب في هذه الجلسات التذكارية الخاصة، والتي حثوا فيها حكوماتهم والمجتمع الدولي على أن يشركوا الشباب معهم عندما يتعلق الأمر بتنمية الشباب حتى تصبح الشعارات الثلاثة للسنة الدولية للشباب وهي "المشاركة والتنمية والسلام" حقيقة واقعة. هؤلاء الممثلون الشباب، الذين هم مستقبل بلادهم وبلادنا، على حق وهم يستحقون منا الإشادة بهم لما تضمنته رسالاتهم المؤثرة من معان.

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ أنشأت حكومة سورينام لجنة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب واختارت كشعار أساسي لها "تحسين حالة الشباب عن طريق دعم مبادراتهم هم". ومن بين الأنشطة التي اضطلعت بها حتى الآن اللجنة السورينامية للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب، تنظيم اجتماع استشاري وطني للشباب في حزيران/يونيه ١٩٩٥، وعقد جمعية للشباب في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، يوم الأمم المتحدة، ركزت على مشاكل الجريمة، والبغاء، وتشغيل الأطفال، والتعليم، والشباب، والبيئة، وعلى إيجاد حلول لهذه المشاكل.

ويرى وفد جمهورية سورينام أننا، نحن الكبار، ينبغي أن نشرك الشباب عندما يتعلق الأمر بصياغة سياسات وبرامج واتخاذ قرارات تتعلق بالشباب. ويود وفدي أن يؤكد للشباب تضامننا معهم في رغباتهم المشروعة في المشاركة الكاملة والتنمية والسلام.

وفي هذا السياق، فإن مشروع برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، يشكل أساسا سليما وخطا توجيهيا مفيدا لتطوير الأنشطة الأساسية لصالح الشباب في مجالات مثل التعليم، والعمالة، والفقر، والصحة، والبيئة، وإساءة استعمال المخدرات، وجنوح الأحداث. وسيسعد شباب سورينام أن يعمل على تطوير أنشطته في هذه المجالات، استنادا إلى مشروع البرنامج العالمي كلما كان ذلك ممكنا ولازما، وبالتعاون الوثيق مع الشباب في الأنحاء الأخرى من العالم.

ونحن هنا نناشد بصفة خاصة ممثلي البلدان المانحة، والوكالات المانحة في الأمم المتحدة أن توفر الموارد اللازمة، لأنه بفضل إسهاماتهم السخية سيتمكن الشباب من تنفيذ رسالتهم الأساسية النبيلة، وهي تحقيق السلام والديمقراطية والتنمية لجميع الشعوب في جميع أنحاء العالم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في الجلسات العامة المكرسة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب.

أود أن أبلغ الأعضاء أننا سنستأنف النظر في هذا البند في موعد لاحق يعلن عنه فيما بعد.

بذلك نختتم هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٠٥ من جدول الأعمال.

تنظيم العمل

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي بإعلان بشأن بعض التغييرات في برنامج العمل.

أولا، أود أن أبلغ الأعضاء أننا سنتناول تقرير اللجنة الثانية الذي يتعين النظر فيه تحت البند ١٢ من جدول الأعمال المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي" باعتباره البند الأول في جلسة صباح الغد الأربعاء ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وذلك، كما يرد في العدد الصادر اليوم من اليومية.

أما النظر في البند ٢١ من جدول الأعمال المعنون "جامعة السلم" المدرج باعتباره البند الأول في الجلسة الصباحية ليوم الثلاثاء ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، فسيؤجل إلى تاريخ لاحق سيعلن عنه.

وأما البند ٢٥ من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية" الذي كان محددا لنظره أصلا صباح يوم الخميس ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، فسيصبح الآن البند الأول في الجلسة الصباحية ليوم الأربعاء ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي يوم الإثنين ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر سيضاف البند ٣٧ من جدول الأعمال المعنون "منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي" باعتباره البند الأول في جلسة الصباح.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥